الخطوط العريضة لقانون مالية 2024

تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية، ومواصلة إرساء أسس الدولة الإجتماعية، ومواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية وتعزيز استدامة المالية العمومية، هذه أهم الأولويات التي جاء بها قانون مالية 2024 تنفيدا للتعليمات الملكية السامية والبرنامج الحكومي.

يستمد قانون المالية لسنة 2024 مرجعيته من التوجيهات الملكية التي تضمنها الخطابين اللذان ألقاهما جلالة الملك بتاريخ 29 يوليو 2023 بمناسبة عيد العرش وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

كما يسعى هذا القانون إلى ترجمة الإرادة الراسخة للحكومة من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تفعيل الالتزامات التي جاء بها برنامجها برسم الفترة 2021-2026، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية وتوصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد.

وفي إطار تدبير آثار زلزال الحوز، ووفقا للتعليمات الملكية السامية، حرصت الحكومة على مواصلة تنفيذ جميع مكونات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز بغلاف مالي يناهز 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سارعت بعد وقوع هذا الحدث الأليم إلى التنزيل الفوري لمجموعة من الإجراءات والتدابير لصالح الساكنة والمناطق المتضررة.

من جهة أخرى، وللتخفيف من آثار الظرفية الحالية على القدرة الشرائية للمواطنين، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى الحد من نسبة التضخم، وذلك مع احترام إلتزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي.

وعلاقة بتدبير الموارد المائية وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أولت الحكومة اهتماما خاصا لهذا القطاع، وذلك بتسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.

وعلى صعيد آخر، واصلت الحكومة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، لاسيما عبر استكمال تنزيل مكونات الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، بإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي، ومواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، وكذا تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026.

وفق نفس النهج، التزمت الحكومة بتنفيذ برنامج جديد للمساعدة في مجال السكن، والذي يأتي في إطار تنزيل إرادة جلالة الملك في تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق.

وعلى نفس المنوال، أولت الحكومة أهمية قصوى لتنفيذ مضامين الرسالة الملكية المتعلقة بمراجعة مدونة الأسرة لترجمة العناية الخاصة التي ما فتئ جلالة الملك يخص بها النهوض بالقضايا المتعلقة بالمرأة، والأسرة بصفة عامة.

وفيما يخص تشجيع الإستثمار، ستعمل الحكومة على توطيد جهودها في مجال الإستثمار العمومي وتحفيز استثمارات القطاع الخاص عبر مواصلة تنزيل مضامين الميثاق الجديد للإستثمار وخارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال وأجرأة صندوق محمد السادس للاستثمار. وواصلت الحكومة من جهة أخرى مجهوداتها للنهوض بالتشغيل.

كما أن الحكومة عازمة على تنفيذ الأوراش الكبرى المهيكلة والجيل الجديد من الإستراتيجيات القطاعية، بما فيها «الجيل الأخضر» وإستراتيجية «المغرب الرقمي 2030» ومشروع «عرض المغرب» للهيدروجين الأخضر بالإضافة لخارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة.

كما تعتزم الحكومة خلال سنة 2024 تسريع الأوراش ذات الصلة بالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري وتنزيل جميع الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة خصوصا تلك المتعلقة بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها.

وعلى صعيد آخر، وسعيا لتعزيز إستدامة المالية العمومية لتوفير الهوامش المالية الكفيلة بتمويل مشاريع الإصلاح والتنمية، فالحكومة عاقدة العزم على اتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على استدامة المالية العمومية عبر

مواصلة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي والقانون-الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بالإضافة لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

الإطار المرجعي لقانون المالية لسنة 2024

استند إعداد قانون المالية لسنة 2024 على التوجيهات الملكية السامية وعلى الإلتزامات الواردة في البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، بهدف إرساء أسس النموذج التنموي الجديد. علاوة على ذلك، يندرج هذا القانون في إطار تنفيذ التزامات الحكومة، بقيادة جلالة الملك، لتنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

التوجيهات الملكية السامية

في خطابه الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليو 2023، أشار جلالته إلى الجدية كقيمة راسخة وأساسية للهوية المغربية. كما أكد على أن المغاربة معروفون بالتسامح والانفتاح والاعتزاز بتقاليدهم العريقة وبالهوية الوطنية الموحدة حيث تقوم هذه الخصال على الجدية والتفاني في العمل والارتقاء به إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى.

كما شدد جلالة الملك على أن تظل الجدية مذهبنا في الحياة والعمل، وأن تشمل جميع المجالات، لاسيما:

- **الحياة السياسية والإدارية والقضائية**، من خلال خدمة المواطن، واختيار الكفاءات المؤهلة، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، والترفع عن المزايدات والحسابات الضيقة.
- **المجال الإجتماعي**، خاصة قطاعات الصحة والتعليم والشغل والسكن.

هذه الجدية، تعني أيضا الفاعلين الاقتصاديين، وقطاع الاستثمار والإنتاج والأعمال.

لذا، ولمواجهة التحديات الإقتصادية المترتبة عن الأزمة التي يعرفها العالم، وتوالي سنوات الجفاف، ستتخّذ الحكومة التدابير اللازمة، قصد تخفيف آثارها السلبية على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضررا، وضمان تزويد الأسواق بالمنتوجات الضرورية.

وبالموازاة مع ذلك، مع ظهور بعض بوادر التراجع التدريجي لضغوط التضخم، على المستوى العالمي، أكد جلالة الملك على ضرورة التحلي بالجدية وإشاعة الثقة، واستثمار الفرص الجديدة، لتعزيز صمود وانتعاش الإقتصاد الوطني.

في هذا الصدد، حث جلالة الملك على:

- إطلاق مشروع الاستثمار الأخضر للمكتب الشريف للفوسفاط وتسريع مسار قطاع الطاقات المتجددة؛

- إعداد مشروع «عرض المغرب»، في مجال الهيدروجين الأخضر. في هذا الشأن، دعا جلالته إلى الإسراع في تنزيل هذا المشروع، بالجودة اللازمة، وبما يضمن تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والإستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين، في هذا المجال الواعد.

- تدبير الموارد المائية بالتتبع الدقيق لكل مراحل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 وعدم التساهل مع أي شكل من أشكال سوء الحكامة والتدبير، والإستعمال الفوضوي واللامسؤول للماء.

- منح التعويضات الاجتماعية، وذلك من أجل تحسين الوضع المعيشي للأسر المستهدفة.

في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، بتاريخ 13 أكتوبر 2023، شدد جلالته على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للأسر المنكوبة على إثر الزلزال المفجع الذي ألم ببلادنا، والإسراع بتأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسية.

وقد نوه بما أبانت عنه فعاليات المجتمع المدني، وعموم المغاربة، داخل الوطن وخارجه، من مظاهر التكافل الصادق والتضامن التلقائي مع إخوانهم المنكوبين.

كما نوه جلالته بانتصار القيم المغربية الأصيلة، خاصة القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة: القيم الدينية والروحية والقيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي، وكذا قيم التضامن والتماسك الإجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات.

في إطار هذه القيم الوطنية التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، دعا جلالته إلى العمل على تحصينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى، ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعتبر دعامة أساسية للنموذج الإجتماعي والتنموي لبلادنا.

وفي هذا الإطار، أشار إلى أنه سيشرع في نهاية هذه السنة في تفعيل برنامج الدعم الإجتماعي المباشر الذي لن يقتصر على التعويضات العائلية فقط، بل سيشمل

أيضا بعض الفئات الإجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة. ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال حديثي الولادة، إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الإجتماعية والبشرية.

وفي هذا السياق، أشار جلالة الملك إلى توجيهه للحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون-الإطار المتعلق بالحماية الإجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان.

هذا البرنامج سيتم تفعيله بطريقة تدريجية، تراعي تطور الإعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفيات تدبيرها. كما ينبغي أن يشكل تنزيله نموذجا ناجحا ، على أساس نظام الإستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة.

وستعمل الحكومة على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الإجتماعي الموجود حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل. بالإضافة إلى ضرورة اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع بوضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر.

البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026

يستمد البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026 أسسه من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضمون النموذج التنموي الجديد للمملكة. تهم محاوره الإستراتيجية الثلاثة ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية وتنشيط الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص الشغل وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي. ويرتكز هذا البرنامج على خمسة مبادئ أساسية، تشمل:

- **تحصين الإختيار الديمقراطي:** من خلال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات وإصلاح المنظومة القضائية؛
- **مأسسة العدالة الاجتماعية:** من خلال العمل على بناء دولة اجتماعية جديدة، تحمي وتضمن التوازنات الإجتماعية والإقتصادية، ولاسيما من خلال تنفيذ الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الإجتماعية الذي يشكل حجر الزاوية للدولة الإجتماعية؛
- **وضع الرأسمال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي الجديد:** عبر توجيه عمل الحكومة وتحديد أولوياتها في تجويد التعليم المدرسي والجامعي للجميع والرفع من نجاعة البحث العلمي والتكوين المهني وإرساء خدمات صحية ذات جودة وخلق فرص شغل كافية؛
- **ارتكاز السياسات العمومية على كرامة المواطن:** من خلال الحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية، وتكريس المساواة بين جميع المواطنين وتعزيز جودة المرافق العمومية مع ضمان الولوج العادل إليها للجميع؛
- **توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتها الشرائية والإدخارية:** عملت الحكومة منذ تنصيبها على الالتزام بتعهداتها والإستجابة إلى تطلعات المواطنات والمواطنين المشروعة ورفع التحديات التي تعرفها بلادنا.

التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2024

أخذا بعين الإعتبار الإطار المرجعي المعتمد وعناصر السياق الوطني والدولي، ترتكز التوجهات العامة لهذا القانون على أربع محاور رئيسية وهي:

- تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛
- مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
- مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
- تعزيز استدامة المالية العمومية.

تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم، بشكل عاجل، اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة. وسيشكل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز الإطار العام للعمل الحكومي بهدف إحداث دينامية اقتصادية واجتماعية شاملة على مستوى الجهات المتضررة.

بالإضافة إلى ذلك، وارتباطا بالظرفية وآثارها على القدرة الشرائية، ستواصل الحكومة مجهوداتها للتحكم في معدل التضخم في حدود 2,5% سنة 2024، وذلك من خلال توطيد التدابير الرامية لدعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، موازاة مع تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر.

كما ستعمل الحكومة على تسريع تنزيل مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 ومضاعفة الجهود بغية ترشيد استعمال المياه والتدبير الأمثل للطلب بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

في هذا الإطار، وبهدف تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، ستعتمد الحكومة مقاربة مندمجة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية.

مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، من خلال:

- **مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية**، حيث مكنت المجهودات المبذولة من وضع الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. في هذا الصدد، تم تمكين حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة من الولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تعبئة غلاف مالي سنوي يقدر بحوالي 9,5 ملايير درهم.

علاوة على ذلك، تم برسم سنة 2024، تخصيص35 مليار درهم لمواصلة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وإطلاق برنامج الدعم الإجتماعي المباشر، وذلك وفق رؤية جديدة تقوم على استهداف أمثل للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم؛

- **الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف**، عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستيكية الضرورية لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية والوحيدة لمنح الدعم وضمان نجاعته؛

- **مواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية**، عبر تأهيل العرض الصحي، لاسيما من خلال مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون وإطلاق أشغال بناء وتجهيز مراكز استشفائية جامعية جديدة أخرى بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم. هذا إلى جانب مواصلة إنجاز برنامج إعادة تأهيل ما يقارب 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية وتطوير نظام معلوماتي مندمج، مع العمل على تنزيل قانون الوظيفة الصحية، وكذا تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية، حيث تم تخصيص 31 مليار درهم برسم سنة 2024، أي 2,6 مليار درهم إضافية مقارنة مع سنة 2023، وكذلك إحداث 5.500 منصب مالي.

- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026**، حيث تم رصد 74 مليار درهم برسم سنة 2024 أي 5 ملايير درهم إضافية مقارنة مع سنة 2023. كما تم إحداث 20.344 منصب مالي لفائدة قطاع التربية الوطنية.

وتشمل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026 من أجل مدرسة ذات جودة للجميع 12 التزاما عمليا وتتمحور حول ثلاث مكونات:

- **التلميذ**، بهدف تمكين التلاميذ من التعلمات الأساسية ومواكبتهم من أجل استكمال تعليمهم الإلزامي؛

- **الأستاذ**، ويهدف إلى الارتقاء بمهنة التدريس، لاسيما من خلال تمكين الأساتذة من تكوين أساسي ومستمر ذي جودة، واعتماد نظام أساسي جديد موحد ومحفز وتجديد المقاربات البيداغوجية واعتماد الأدوات الرقمية لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز تأثيرها على التلاميذ؛

- **المؤسسة التعليمية**، من خلال مؤسسات حديثة تساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة.

- **مواصلة تنزيل خارطة تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028**، من خلال إحداث حوالي 4.000 وحدة تعليمية سنويا لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات، في العالم القروي على وجه الخصوص، مع تمكين المربيات والمربيين من التكوين الجيد؛

- **تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والإبتكار**، الذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي ويدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ويسعى إلى تخرج جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية، قادرين على إنجاز أبحاث مبتكرة في المجالات ذات أولوية وطنية. وسيتم في مرحلة أولى إطلاق برنامج لتكوين 1.000 طالب سنويا في سلك الدكتوراه، وهو ما سيمكن من تجديد هيئة الأساتذة الباحثين، الذين ستتم إحالة أعداد مهمة منهم على التقاعد خلال السنوات القادمة؛

- **مواصلة تنزيل النسخة الثانية من برنامج «أوراش»**، من أجل بلوغ هدف إحداث 250.000 منصب شغل. وفي هذا الصدد، رصدت الحكومة 2,25 مليار درهم سنويا خلال سنتي 2022 و2023 لفائدة هذا البرنامج؛

- **تنزيل البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن**، برسم الفترة ما بين 2024 و2028، والذي يروم تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني؛

- **مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية**، الذي يحظى بعناية ملكية سامية، نظرا لمساهمته الفعالة في تقليص الفوارق المجالية والإجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بمؤشرات الولوجية وتمدرس الفتيات بالعالم القروي وتنمية الأنشطة الاقتصادية الفلاحية وغير الفلاحية وكذا تحسين ظروف التزود بالماء الشروب والكهرباء؛

- **تحسين شروط ولوج جاليتنا بالخارج إلى أرض الوطن وإلى مختلف المرافق العمومية**، حيث ستسهر الحكومة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، على تقوية فعالية ونجاعة المنظومة المؤسساتية المخصصة لمغاربة العالم، وتعبئة كفاءاتها خدمة لتنمية المغرب وإشعاعه، مع إيلاء عناية خاصة لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج؛

- **تنزيل استراتيجية «جسر»**، التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة مشاركة النساء في تنمية الإقتصاد الوطني وتقليص نسبة انتشار العنف ضد النساء وتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة والتكفل بالأشخاص المسنين؛

- **تسريع تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في مختلف مناحي الحياة العمومية**، حيث ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل خارطة الطريق التي أعدتها لهذه الغاية، والتي تتضمن 25 إجراءاً تتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات والخدمات العمومية، لا سيما في التعليم والصحة والعدل والإعلام والتواصل والثقافة.

كما تم، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، اعتماد رأس السنة الأمازيغية، الذي يوافق 14 يناير من كل سنة، عطلة وطنية رسمية مدفوعة الأجر؛

- **مواصلة إصلاح منظومة العدالة**. ستواصل الحكومة، إلى جانب تحديث وتطوير المنظومة القانونية، التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية وتعميم محاكم الأسرة.

بالإضافة إلى ذلك، ستولي الحكومة أهمية خاصة لتنزيل مضامين الرسالة الملكية المتعلقة بإعادة النظر في مدونة الأسرة، وذلك تجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها جلالة الملك للنهوض بقضايا المرأة وللأسرة بشكل عام؛

- **مواصلة جولات الحوار الاجتماعي مع مختلف الفرقاء الإجتماعيين**، وفقا لمخرجات الإتفاق الموقع بتاريخ 30 أبريل 2022. وستسهر الحكومة على تنفيذ الاتفاقات الموقعة والتي ترمي بالأساس إلى تحسين أجور موظفي بعض القطاعات، حيث تم لهذا الغرض رصد غلاف مالي إضافي برسم سنة 2024 بلغ 4,23 مليار درهم.

مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، من خلال:

- **إنعاش الاقتصاد الوطني** وترسيخ مكانة القطاعات الواعدة والمنتجة لفرص الشغل للشباب ولقيمة اقتصادية مضافة. في هذا الصدد، أعطى جلالة الملك تعليماته السامية لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، في إطار تشاركي يجمع الحكومة بالقطاع الخاص والقطاع البنكي، موجهة لإحداث 500.000 منصب شغل في الفترة 2022-2026. في هذا السياق، ستسهر الحكومة على:

- **مواصلة المجهود الإستثماري للدولة وتشجيع الإستثمار الخاص** الذي لا يشكل حاليا سوى ثلث الاستثمار الإجمالي، في أفق أن تصل هذه النسبة إلى الثلثين سنة 2035؛

- **مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار**، من خلال إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية ذات الصلة والمتعلقة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للإستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الإستثمار ذات طابع استراتيجي؛

مواصلة تفعيل «صندوق محمد السادس للإستثمار»، باعتباره رافعة للإستثمارات الخاصة؛

- **تفعيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال**، بالإضافة إلى إصلاح مدونة التجارة عبر سن أحكام جديدة تهم آجال الأداء. كما ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى توفير مناخ محفز للمبادرات المقاولاتية والإبتكار، لاسيما المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الإستثمار في المشاريع التي تخدم التنافسية اللوجيستيكية وفي الطاقات المتجددة ببلادنا.

MarocDroit

- **مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى وجيل جديد من المخططات الإستراتيجية القطاعية، خاصة:**

- **الإستراتيجية الطاقية** التي تروم تحقيق قدرة على إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030. كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل مخطط التجهيز الخاص بالوكالة المغربية للطاقة المستدامة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2027، عبر مساهمة أكثر نجاعة للقطاع الخاص مع مواصلة جهود نقل الطاقة الكهربائية النظيفة من جنوب المملكة إلى شمالها. موازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة دعمها المباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال تعزيز موارده المالية، لتمكينه من الإستمرار في إنتاج الطاقة الكهربائية وتزويد القطاعات الإقتصادية بتكلفة تنافسية تراعي القدرة الشرائية للمواطنين؛

- **تسريع تنزيل مشروع «عرض المغرب» في مجال الهيدروجين الأخضر**، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، بهدف تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا والإستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين في هذا المجال الواعد؛

- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق الإستراتيجية للقطاع السياحي** عبر رصد غلاف مالي يقدر بـ 6,1 مليار درهم بهدف استقطاب 17,5 مليون سائح في أفق 2026 وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة وإحداث 80.000 فرصة شغل مباشر و120.000 فرصة شغل غير مباشر.

- **تسريع أوراش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري**، من خلال اعتماد سياسة جديدة ترتكز على إعطاء بعد ترابي لعمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية عبر إحداث التمثيليات المشتركة على الصعيد الجهوي، وذلك لضمان فعالية أدائها والإرتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها مع مواصلة تحويل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة؛

- **تنزيل كافة الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة**، خصوصا منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها. كما سيتم العمل وفق نفس المنظور على تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2030 التي تهدف إلى رقمنة الخدمات العمومية وتطوير الإقتصاد الرقمي خاصة عبر تطوير المقاولات الناشئة.

تعزيز استدامة المالية العمومية

تعتزم الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على توازنات المالية العمومية واستدامتها، وذلك من خلال اعتمادها لمجموعة من الإصلاحات الضرورية، التي من شأنها تحقيق هوامش مالية لتمويل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية. ويتعلق الأمر خاصة بـ:

- **مواصلة التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي**، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل إحقاق العدالة الضريبية من خلال وضع نظام ضريبي مستقر ومبسط وشفاف يمنح رؤية أوضح للمستثمرين وللفاعلين الإقتصاديين. وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية، خلال سنة 2024، لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإدماج القطاع غير المهيكل؛

- **مواصلة المجهودات الرامية إلى عقلنة المحفظة العمومية**، عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بغية تعزيز مثالية الدولة وعقلنة تدبيرها وتجويد حكامة ونجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية قصد الرفع من المردودية الإقتصادية والإجتماعية ومساهمة أكبر في الميزانية العامة؛

- **مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية**، من أجل تعزيز توازن المالية العمومية، لاسيما من خلال اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة. كما يهدف هذا الإصلاح إلى تجويد البرمجة الميزانياتية المتعددة السنوات وتوسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة؛

- **التقليص التدريجي من عجز الميزانية**، بما يمكن من وضع المالية العمومية في مسار تقليص حجم المديونية وتعزيز التوازن المالي واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

المصدر: مديرية الميزانية